

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة مكتب التقييم المستقل

أنشطة مكتب التقييم المستقل

مذكرة من الأمانة

عملاً بمقرر المجلس م ت ص-٢٩/م-٧ (ح)، تُعدُّ الأمانة تقريراً عن أنشطة التقييم مرّة كل سنتين، مستكملةً بذلك المعلومات الواردة في تقرير اليونيدو السنويين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- الخلفية
٢	٢-٤	ثانياً- وظيفة التقييم لدى اليونيدو
٢	٥-٧	ثالثاً- أنشطة مكتب التقييم المستقل ومساهماته
٣	٨-٢١	رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم
٧	٢٢	خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - الخلفية

١ - أكد المجلس في المقرر م ت ص-٢٩/م-٧ على أمور منها أهمية تلقي الدول الأعضاء لتعليقات موضوعية وموثوقة بشأن أداء برامج اليونيدو القطرية، استناداً إلى النتائج والدروس المستخلصة من التقييمات المستقلة. وهذا التقرير مُقدّم وفقاً للفقرة (ح) من ذلك المقرر، التي طُلب فيها إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن أنشطة التقييم مرة كل سنتين. كما أن جميع تقارير التقييم المستقل لدى اليونيدو متاحة على الموقع الشبكي لليونيدو (<http://www.unido.org/en/resources/evaluation.html>).

ثانياً - وظيفة التقييم لدى اليونيدو

- ٢ - يستمد مكتب التقييم المستقل أدواره ومسؤولياته من سياسة التقييم المعتمدة لدى اليونيدو.^(١) ووفقاً لهذه السياسة، يخدم التقييم ثلاثة أغراض، فهو يؤكد على المساءلة ويدعم الإدارة ويحفز التعلم والابتكار.
- ٣ - وكما جاء في نشرة المدير العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (UNIDO/DGB/(O).124)، انتقل فريق التقييم (الذي أصبح يُسمى الآن مكتب التقييم المستقل) إلى مكتب المدير العام. وهذا الموقع الجديد للمكتب في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلالته حيث إنه أصبح الآن يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير العام.
- ٤ - وقد رصد المجلس التنفيذي لليونيدو مبلغ ٥٩٠.٠٠٠ يورو لتنفيذ برنامج عمل المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واستخدم هذا المبلغ لإجراء تقييمات قطرية واستراتيجية وموضوعية. واستتبع حجم الميزانية تخفيضاً بنسبة ٨ في المائة عن فترة السنتين السابقة. ولا تزال التقييمات المستقلة للمشاريع تموّل مباشرة من ميزانيات المشاريع ذات الصلة.

ثالثاً - أنشطة مكتب التقييم المستقل ومساهماته

- ٥ - أُجرت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ خمسة تقييمات موضوعية، هي فيما يلي: مساهمة اليونيدو في آليات مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة؛ وعمل اليونيدو في مجال الملوثات العضوية المستعصية؛ ومساهمة اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأداء مكاتب اليونيدو الميدانية؛ ومشاريع اليونيدو المتصلة بالنهوض بالصناعة. وأجريت أربعة

(١) نشرة المدير العام (UNIDO/DGB(M).98) المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

تقييمات مواضيعية جديدة، هي فيما يلي: شراكات اليونيدو مع القطاعين العام والخاص؛ وصندوق اليونيدو الاستثماري للتجارة؛ وبرامج اليونيدو الإقليمية المعنية ببناء القدرات التجارية في غرب أفريقيا؛ وتدخّلات اليونيدو اللاحقة لانتهاؤ الأزمات.

٦- وعلاوة على ذلك، أُجريت سبعة تقييمات قطرية (الاتحاد الروسي، باكستان، زامبيا، العراق، كوبا، كينيا، المكسيك)، كما وقّر المكتب الدعم لعدد كبير من تقييمات المشاريع التي أُجريت بشكل مستقل.

بناء القدرة على التعلم والتقييم

٧- يبيّن نظام الاستجابة الإدارية مدى قبول وتنفيذ توصيات عمليات التقييم. فمن مجموع ٣٢٨ توصيةً وجّهت في عام ٢٠١٢، وردت ردود بشأن ٢٩٦ توصيةً (٩٠ في المائة) بحلول نهاية دورة الاستجابة ومدتها سنة واحدة. ومن بين تلك التوصيات الـ ٢٩٦، أفاد المحييون بأنهم قد قبلوا ٩٤ في المائة منها قبولاً كلياً أو جزئياً. وفيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٢ والتي انقضت بشأنها دورة متابعة مدتها عام واحد بحلول عام ٢٠١٣، نفذ ٣٨ في المائة من التوصيات التي وردت معلومات بشأنها، وما زال ٤٤ في المائة قيد التنفيذ و١٨ في المائة لم تكن قد نُفذت في وقت الإبلاغ. وتُنظّم بصفة دورية إحاطات من أجل الدول الأعضاء، تُغطّي فيها بشكل رئيسي نتائج التقييمات المواضيعية. وحتى تتسنى الاستجابة للطلب المتزايد من الوزارات المناظرة من أجل دعم وتعزيز قدراتها التقييمية، تُنظّم حلقتنا عمل بشأن التقييم وإدارته. وعُقدت الأولى في فييت نام، بينما اتّخذ تنظيم الثانية شكلاً إقليمياً، حيث استهدفت موظفي الوزارات المناظرة لليونيدو في بلدان أفريقيا الناطقة بالإنكليزية.

رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم

النتائج العامة

٨- تحظى مشاريع اليونيدو بوجه عام بأهمية كبيرة وهي متّسقة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية كما تعالج التحديات الرئيسية التي تعترض طريق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وقد تبين أيضاً أن المشاريع متّسقة مع أولويات المانحين. وهناك طلب مرتفع على خدمات اليونيدو، ونمائط الولايات والخدمات التنظيمية ما زالت مناسبة لمقتضى الحال.

٩- وتعالج مشاريع اليونيدو وبرامجها القيود المعرقلّة للتنمية الصناعية أو تخفف من الآثار السلبية الناتجة (مثل التلوث ونضوب الموارد النادرة). وتحسين القدرة التنافسية من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وكذلك من خلال الأتساق مع المعايير الاجتماعية والبيئية هو جانب ما زال يتصدّر جداول أعمال الكثير من البلدان الشريكة كما أنه عنصر أساسي في حافظّة اليونيدو للتعاون التقني.

١٠- ورغم أنّ بعض المبادرات الإيجابية قد وُضعت من أجل ممارسة الرصد القائم على النتائج وتبادل المعارف، فهناك مجال لتحسين أعمال الرصد والإبلاغ لدى اليونيدو ما زالت قابلة للتحسين.

١١- ويشير الكثير من عمليات التقييم إلى الحاجة إلى زيادة المساعي الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني وإلى التشجيع على تصميم وتنفيذ مشاريع تراعي الأبعاد الجنسانية. وفي الوقت نفسه، أخذت مكانة المؤشرات المتكاملة والمحدّدة جنسانياً تتعاظم عن ذي قبل. كما جرى توثيق حالات تحققت فيها نتائج ملموسة من أجل المرأة في صورة زيادة دخلها أو إتاحة الفرصة لها لكسب الرزق، وكان الكثير منها في مشاريع تنمية الصناعات الزراعية. ومما يذكر في هذا الشأن على وجه الخصوص أنّ مشروعاً لتنمية قدرة المرأة على ريادة المشاريع في باكستان قد حقّق نتائج إيجابية، لكنه يحتاج إلى توسعة من أجل أن يحقّق آثاراً إيجابية.

النتائج الرئيسية للتقييمات القطرية التي أجريت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

١٢- يُظهر الكثير من التقييمات القطرية أنّ بوسع اليونيدو أن توفّر خدمات في ظلّ ظروف عسيرة، لكن عمليات التنفيذ كثيراً ما تتعرّض للتأخير. ويمكن أن يُعزى هذا التأخير جزئياً إلى عدم واقعية التخطيط، وقد يرجع كذلك إلى ضعف في عملية الاشتراء. ويستعين الكثير من المشاريع بخبراء وطنيين مؤهلين، ممّا يعزّز من كفاءة التكلفة. وقد تبدّى في بعض الحالات تباين بين نوع المشروع المصمّم/المنفّذ والقيود المفروضة من المانح بالنسبة للحدّ الأدنى لمدة التنفيذ. وأوجه التآزر بين مشاريع اليونيدو محدودة، لكن التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين يتزايد.

١٣- وقد حقّقت المشاريع في معظمها نتائج بيّنة أو عادت على الحكومات أو المجتمع ككل بفوائد ملموسة، ولكن تبين، في الوقت نفسه، أنّ تلك المشاريع كانت تنحو إلى تنفيذ بعض الأنشطة أو تحقيق بعض النواتج دون أن تهتم اهتماماً كافياً بتحقيق نتائج على صعيدي المحصّلة أو التأثير.

١٤ - ولوحظ أن النتائج تكون إيجابية بخاصة عندما ينشأ تحالف قوي بين الحكومة والقطاع الخاص واليونيدو للعمل سوياً على تحقيق أهداف مشتركة واضحة. ومن النتائج الواعدة أن الاستثمار في البيئة كثيراً ما يحدث آثاراً إيجابية غير مباشرة، كأن يؤثر على الصادرات مثلاً. وتبين أن من عوامل النجاح القوية مشاركة القطاع الخاص مع وجود ملكية انتفاعية وتوافر الالتزام. وما زالت الملكية الوطنية للمشاريع شرطاً أساسياً في مشاريع تطوير البنية التحتية الوطنية والقدرات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الحكومات عن كثب في تنفيذ المشاريع تساهم في تحقيق الكفاءة وتعزيز النتائج المحققة. وهناك حالات ماثلة أيضاً من القصور في الملكية الوطنية والدعم.

١٥ - وقد أظهرت المشاريع في مجال الإنتاج الأنظف والصناعة الخضراء آثاراً بيئية ملموسة، لكن عمليات التقييم تشير أيضاً إلى الحاجة إلى معالجة مسألة الاستدامة البيئية معالجة منهجية باعتبارها قضية شاملة لعدة مجالات. ولتحقيق الفعالية المثلى، يلزم علاوة على ذلك مواكبة مشاريع المساعدة التقنية بتغيير في اللوائح والسياسات، وهو أمر لا يحدث في كل الحالات. وقد عانت بعض المشاريع من أتباع نُهَج تعتمد في توجيهها على استخدام المعدات وتركز على تجريب التكنولوجيا الجديدة ولكنها قلماً تبدي اهتماماً بالاستدامة على المدى البعيد أو بالاستخدام النهائي. وفي الوقت الذي تنمو فيه حافظة المشاريع المتصلة بالبيئة، يظل القصور في إمكانيات الحصول على الطاقة تحدياً قائماً وتشير أعمال التقييم إلى ضرورة زيادة السعي إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة الصناعية.

النتائج الرئيسية للتقييمات المواضيعية

شركات اليونيدو مع القطاعين العام والخاص

١٦ - لقد أظهر التقييم المواضيعي للشركات مع القطاعين العام والخاص وجود اهتمام لدى الشركات الخاصة بالتعاون مع اليونيدو، لكن برنامج الشراكة يعمل بمستوى أقل من إمكاناته الحقيقية. ويلعب الشركاء من القطاع العام دوراً في جميع الشراكات القائمة مع القطاع الخاص، التي يمكن بالتالي وصفها بشراكات ثلاثية، ويوفر هؤلاء الشركاء مساهمات كبيرة. ولقد تحققت الكثير من النتائج الإيجابية من الشراكة مع القطاع الخاص، مثلاً من حيث الاستدامة البيئية (مبادرة إيجار المواد الكيميائية) وفتح أبواب العمل (مبادرة شركة هيوليت بكارد للتعليم الخاصة برواد المشاريع "إتش بي لايف") أو معالجة عوائق حقيقية في سلسلة القيمة. غير أن نتائج حافظة الشراكة مع قطاع الأعمال كانت بوجه عام متواضعة على صعيد المحصلة (والتأثير) بسبب محدودية النطاق والقدرة على التواصل. ومن النتائج الأخرى

أنَّ من الممكن تحقيق المزيد من الأتساق بين حافظة الشراكة وأهداف اليونيدو الاستراتيجية وأنَّ اليونيدو تنقصها استراتيجية شاملة للشراكة.

صندوق اليونيدو الاستثماري للتجارة

١٧- لقد أسهم الصندوق الاستثماري للتجارة بشكل عام في تعظيم وتوسيع حافظة اليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية. ولكن تبين أنَّ نهج الصندوق لم يكن ينحو بصورة كافية صوب تحقيق النتائج. والصندوق بحاجة إلى إدارة أكثر نشاطاً وقد استبينت إمكانات غير مستغلة للتعاون فيما بين الفروع.

برامج اليونيدو الإقليمية لبناء القدرات التجارية في غرب أفريقيا

١٨- دعمت اليونيدو إنشاء مكاتب وطنية للنهوض بالصناعة في غرب أفريقيا، ولكن لم تكن كل البرامج الوطنية للنهوض بالصناعة تخطى بتمويل أو تعمل وقت التقييم. وقد تبين في بعض البلدان ضعف الأتساق مع البرامج الوطنية القائمة بالفعل المعنية بالنهوض بالصناعة.

١٩- وكانت هناك مبادرة أخرى لتطوير/تدعيم البنية التحتية الوطنية للجودة. وكان كلا البرنامجين يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنطقة وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وجرت محاولة لتحديد "المنتجات ذات الأولوية" من أجل زيادة الفرصة لتحقيق آثار إيجابية. ولم يتبع هذا النهج على نحو منتظم خلال التنفيذ، وإن تبين أنَّ الجهود المبذولة في إطاره قد أسهمت في تحسين الأداء التجاري.

تدخلات اليونيدو اللاحقة لانتهاؤ الأزمات

٢٠- استضاف كلٌّ من السودان والعراق أكبر برامج اليونيدو من فئة ما بعد الأزمات. وعلاوة على ذلك، استأثر العراق بأكبر برنامج قطري وحيد في عام ٢٠٠٩. وتبين من مشاريع إعادة التأهيل الصناعي وفتح أبواب العمل التي جرى تقييمها أنها كانت بالغة الأهمية ولكن كان من الممكن زيادة فعاليتها من خلال التعاون مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق أنشطة إدرار الدخل لتنفذ على مستوى المحافظات أو المستوى الوطني وتوفير دعم سياساتي. وقد حقق الكثير من المشاريع النتائج المنشودة وكان أثرها في إدرار الدخل مشهوداً. غير أنَّ استدامة تلك المشاريع كانت مشكلة مرجعها في كثير من الأحيان عدم توافر خدمات مالية مناسبة أو دعم لعمليات المتابعة.

مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية

٢١- لقد صُمِّمت مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية (مبادرة التنمية الأفريقية) لتكون برنامجاً شاملاً يهدف إلى زيادة الإنتاجية والربحية في الأعمال التجارية الزراعية مع التركيز على إضافة قيمة للسلع الغذائية وغير الغذائية على امتداد سلسلة التوريد بأكملها. وكشف التقييم أنَّ الرؤية المبدئية لمبادرة التنمية الأفريقية بشأن تنمية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في البلدان النامية كانت وما زالت وثيقة الصلة باحتياجات تلك البلدان. وقد استفادت تلك المبادرة لدى بدئها من المشاركة السياسية القوية والالتزام الشامل على شتى المستويات - الزعماء الأفارقة والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) ورؤساء الأجهزة المشاركة (مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو). وبعد بدء المبادرة بثلاث سنوات، باتت الصورة العامة بشأن أداء تلك المبادرة مختلطة وفقدت المبادرة زخمها الأولي. وقد حققت مبادرة التنمية الأفريقية ككل بعض الإنجازات وأسفرت عن تحقيق جوانب من التآزر المتبادل في عدة مجالات، ولكن القدرات الكامنة للقيام بمزيد من العمل ولتعميق التعاون ما زالت غير مستغلة. وقد أخذت اليونيدو زمام القيادة بسبل كثيرة في تسيير تلك المبادرة وتتصدَّر الشركاء الأساسيين فيها.

خامساً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٢- لعلَّ المجلس يودُّ أن ينظر في اعتماد مشروع المقرر التالي:

"إنَّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب التقييم المستقل (IDB.42/10)؛

(ب) يؤكِّد مجدداً دعمه لوظيفة التقييم من أجل المساءلة والتعلُّم والمساهمة

في فعالية التنمية؛

(ج) يشجِّع على تقييم النتائج على مستويي المحصِّلة والتأثير، ودمج المعلومات

عن الأداء والدروس المستفادة في أعمال الإدارة وعمليات التخطيط الاستراتيجي."